

أحمد يوسف أحمد*

الرقم العربي في معادلة التحرر الوطني الفلسطيني:

تحليل للإمكانيات والقيود

تمهيد

ثمة افتراض أن انتفاضة الأقصى التي تفجرت في ٢٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠ مثلت نقلة نوعية في حركة التحرر الوطني الفلسطيني لعدة اعتبارات، لعل أهمها الأربعة التالية:

الاعتبار الأول أنها جاءت موضوعياً ردة فعل على مقترحات مشوّهة للتسوية النهائية للصراع العربي - الإسرائيلي في مساره الفلسطيني؛ ولهذا دلالته المهمة. فإذا كانت الانتفاضة التي تفجرت في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ واستمرت بشكل أو بآخر حتى أزمة الخليج في مطلع التسعينات، قد مثلت ردة فعل من جانب الشعب الفلسطيني على تجاهل قضيته، فإن انتفاضة الأقصى تعني أن هذا الشعب لا يرضى بأية تسوية، وإنما هناك خطوط حمراء لا يمكن التراجع عنها. وما بين النقطتين الزميتين في سنة ١٩٨٧ وسنة ٢٠٠٠، يمكننا أن نستنتج ما يعيننا على التفاؤل التاريخي بمسار الصراع مستقبلاً من وجهة النظر الفلسطينية والعربية.

والاعتبار الثاني أنها الانتفاضة الأولى التي تحدث في ظل وجود سلطة وقوات فلسطينية على الأرض الفلسطينية. وهو ما يعطيها دلالة إضافية وزخماً أقوى، ولعله يثير مجدداً - وإن كان هذا ليس

موضوعنا الآن - قضية التكتيك والاستراتيجية في النضال التحرري؛ ذلك بأن اتفاقية أوسلو، بكل سوءاتها البنوية، هي صاحبة الفضل المباشر في هذا الوضع.

أمّا الاعتبار الثالث فيعود إلى أن انتفاضة الأقصى أثبتت - على الرغم من تكلفتها الهائلة - قدرة الشعب الفلسطيني على إلحاق ضرر مؤثر في قوة الاحتلال في زمن وجيز نسبياً، ومن ثم رفع التكلفة المادية بما في ذلك البشرية للاحتلال؛ وهو نقطة البداية عادة في إجبار القوى الاستعمارية على إعادة حساباتها. فحركات التحرر الوطني لم تنتصر في الأغلبية العظمى من الحالات بهزيمة ساحقة للعدو، لكن برفع تكلفة احتلاله إلى الحد الذي يجعل مناطق الاحتلال مستهلكة لأمن العدو لا مدعمة له، ويخلق من ثم دافعاً لدى هذا العدو لتغيير سياساته.

وأخيراً، فإن الاعتبار الرابع يرتبط بما أحدثته الانتفاضة ميدانياً من إعادة للحمة بين القوى الفاعلة في الشعب الفلسطيني، وهو ما يمثل واحداً من متطلبات استكمال الطريق إلى غايات التحرر الوطني.

لكل هذه الاعتبارات وغيرها، هناك ما يشير إلى أن حركة التحرر الوطني الفلسطيني ربما تكون أقرب من أي وقت مضى - بالمعنى التاريخي - إلى تحقيق هدفها المرحلي في إنجاز تسوية متوازنة - ولا نقول عادلة - لصراعها مع إسرائيل. ولذلك فإن

* مدير معهد الدراسات التابع لجامعة الدول العربية.

أو بأخر منذ عقود خلت - أن تعمل انطلاقاً من الدول العربية المحيطة بإسرائيل. ويرتبط هذا بمجموعة من العوامل التي تتداخل فيها اعتبارات سياسية واستراتيجية عسكرية وحتى اقتصادية، لكنها تشير تحديداً إلى أن الدول العربية - سواء تلك المحيطة بإسرائيل أو غيرها - إما أنها باتت ترتبط بها بمعاهدات سلام (حالتا مصر والأردن)، وإما أنها لا ترتبط بمثل هذه المعاهدات لكن لها حساباتها في إدارة الصراع مع إسرائيل تجعلها لا ترغب في تصعيد الصراع العسكري معها (حالتا سورية ولبنان).

وبعيداً عن الدول العربية الملاصقة لإسرائيل، والتي تصلح قاعدة دعم خارجي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني بصورة عامة، ومن المنظور العسكري بصورة خاصة، فإن موقف باقي الدول العربية اتسم باعتدال عام، وأحياناً مفرط تجاه قضية الصراع مع إسرائيل وصل إلى حد نجاح هذه الأخيرة في إقامة علاقات دبلوماسية كاملة أو ناقصة مع خمس دول عربية على الأقل. وعلى الرغم من أن العامل الخارجي (وبالذات شدة الوطأة الأميركية على السياسة العربية) يقدم تفسيراً لهذا الإنجاز الإسرائيلي، فإن هذا التفسير يبقى ناقصاً ما دام بعض الدول العربية التي تعرضت للضغط الأميركي نفسه لم يستسلم له. فثمة تفسير بنيوي عربي مطلوب بالإضافة إلى - إن لم يكن قبل - التفسير الخارجي. وللأمانة، فإن توقيع اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي قد أدى دوراً في تسهيل مهمة أولئك الذين كانوا يقبعون في انتظار أي ضوء أخضر للانطلاق في الاتجاه الأميركي - الإسرائيلي.

ويلاحظ أنه حتى الدول العربية التي يمكن وصفها بـ "المتشددة" في قضية الصراع مع إسرائيل - وعددها قد لا يتجاوز دولتين أو ثلاث دول - لم تستطع أن تقدم للقيادة الرسمية لحركة التحرر الوطني الفلسطيني حتى الآن سوى مجموعة من النصائح التي تضمنت غير مرة قدراً من التوبيخ الذي وصل إلى حد الإدانة بخيانة القضية الفلسطينية في بعض الأحيان. كما أنها لم تقدم، على أحسن الفروض، سوى المأوى لبعض الفصائل المنشقة على القيادة الرسمية الفلسطينية، من دون

الاهتمام بمستقبل الانتفاضة الراهنة، وتوظيفها في خدمة أهداف النضال الوطني الفلسطيني، يصبحان مسألة بالغة الأهمية كي لا تضيع الفرصة الحالية، كما ضاعت فرص نضالية أخرى من قبل.

وتقدم الصفحات التالية رؤية لإمكانات الدعم العربي وقيوده لهذه الانتفاضة، وهي مسألة بالغة الأهمية في السياق السابق بالنظر إلى الدور الذي أدته "القواعد الخارجية" تاريخياً في إنجاز حركات التحرر الوطني لأهدافها. وتنقسم هذه الرؤية إلى قسمين رئيسيين، ينصرف الأول منهما إلى تحليل العوامل المؤثرة في قدرة النظام العربي فيما يتعلق بدعم حركة التحرر الوطني الفلسطيني في الأوضاع الراهنة، والثاني إلى محاولة استكشاف مختلف أشكال الدعم التي يمكن لهذا النظام أن يقدمها في ضوء تلك العوامل.

أولاً

النظام العربي ودعم حركة التحرر الوطني الفلسطيني: تحليل للإمكانات والقيود

تظهر خبرات حركات التحرر الوطني المعاصرة أنها اعتمدت دائماً على قواعد خارجية للدعم المادي والمعنوي، وأدى عامل التلاصق الجغرافي والاتساق في المصالح عادة دوراً مهماً في هذا السياق، وبالذات من منظور تقديم الدعم المادي. وقد عانى بعض قواعد النضال التحرري الخارجية، في أحيان كثيرة، بطش المستعمر؛ الأمر الذي جعل بعضها على الأقل يتحول في مراحل معينة إلى الضغط على حركات التحرر الوطني ذات الصلة من أجل قبول تسويات لم تكن منصفة بالضرورة. فأين النظام العربي من هذه الخبرة المقارنة؟

لن تنصرف الإجابة إلى المرحلة الماضية التي يمكن تحديدها بالنصف الثاني من القرن العشرين؛ فتلك مرحلة زمنية طويلة تنوء بتحليلها هذه الصفحات. لكن الإجابة ستركز على الموقف الراهن الذي تواجهه حركة التحرر الوطني الفلسطيني في سياقها العربي. ويمكن، بدايةً، تسجيل حقيقة فحواها أن هذه الحركة لا تستطيع في الوضع الراهن - بخلاف ما كان يحدث بشكل

الحدودي في الجنوب اللبناني تحت وطأة متزايدة لضربات المقاومة اللبنانية، صحيح أنه يمكن الحديث عن دور للدولتين اللبنانية والسورية في دعم هذه المقاومة، وصحيح أنه يمكن القول أيضاً إن الإنجاز محسوب لحركة إسلامية أساساً، لكن المحصلة النهائية تشير إلى أن حركة تحرر وطني في بلد عربي قد استطاعت تحقيق أهدافها بالقوة المسلحة باتجاه إسرائيل.

وبالتالي، يمكن القول إن المقاومة المسلحة الناجحة التي خاضها "حزب الله" في الجنوب اللبناني قد قدمت دعماً حقيقياً لنضال الشعب الفلسطيني، تمثل أولاً في استنزاف الموارد الإسرائيلية التي وُجّهت للتصدي للمقاومة اللبنانية، وثانياً في تأكيد زيف أسطورة إسرائيل التي لا تُقهر، وثالثاً في تقديم نموذج لا يشترط اتباعه حرفياً بالضرورة، لكن يبقى ممكناً استلهام دلالته وتوظيفها في التطوير النوعي لنضال الشعب الفلسطيني.

ثانياً

النظام العربي وحركة التحرر الوطني الفلسطيني: إمكانات الدعم وأشكاله

في ظل الأوضاع السابقة، ما هو الممكن والمستحيل في دعم النظام العربي، الرسمي وغير الرسمي، للنضال التحرري الراهن للشعب الفلسطيني؟ يمكننا الحديث في هذا السياق عن خمسة أشكال ممكنة لهذا الدعم: عسكري ودبلوماسي واقتصادي وشعبي وإعلامي، وذلك مع الوعي بتداخل بعضها على الأقل، غير أن تناولها منفصلة يساعد على وضوح أكثر للأفكار المرتبطة بها.

أما الشكل الأول فهو الدعم العسكري. وفي هذا السياق، طرح بعض القوى السياسية والنظم الحاكمة العربية فكرة الحرب لدعم الانتفاضة الراهنة، على نحو لا يدع مجالاً للشك في أن المقصود بها هو الحرب النظامية؛ بمعنى أن تتدخل جيوش عربية ضد إسرائيل لإزاحتها من المناطق التي تحتلها. وأكد هذا الفريق أن الحرب هي الأداة الفعالة الوحيدة الممكنة للرد على السياسات

أن يرتبط ذلك بقدرة ما على الفعل المؤثر باتجاه مقاومة الكيان الصهيوني. وليس مفيداً في هذا السياق أن نحاول الدخول في تحليل معقد بشأن ما إذا كان ذلك العجز عن تقديم دعم فعلي مؤثر من قبل تلك الدول العربية "المتشددة" يعود إلى عقم في سياساتها هي، أم في سياسات الفصائل المتحالفة معها، أم إلى ترد في الأوضاع العربية عامة، أم بعض هذه الأسباب مجتمعة أم كلها معاً. فالهم أنه من الناحية البنيوية لم تستطع تلك السياسات المتشددة أن تفضي إلى زيادة الفعل المؤثر لحركة التحرر الوطني الفلسطيني.

غير أن الصورة تتغير إلى الأفضل كثيراً بالانتقال إلى تحليل الشق غير الرسمي من التفاعلات العربية. ذلك بأن الشارع العربي يموج باتجاهات تحمل إمكانات طيبة لدعم النضال الفلسطيني. صحيح أن ذلك الشارع عانى كثيراً منذ هزيمة ١٩٦٧ جزاء تراجع في دوره في النضال القومي العربي بصورة عامة مقارنة بما كان عليه الحال قبل ذلك، إلا أن ثمة عوامل جديدة طرأت في العقد الأخير من القرن العشرين لعلها تقدم تفسيراً للتقدم النسبي الذي طرأ على حركة الجماهير العربية مؤخراً، وربما يكون ضمن هذه العوامل الانكشاف التام للممارسات ذات الوجهين لقيادة النظام العالمي الجديد، كما تبلورت بصورة خاصة في سياسة فرض الحصار على كل من العراق وليبيا، وإفلاس سياسات التسوية مع إسرائيل في ظل انحياز أميركي تام إليها، ومواقف دولية متخاذلة عامة، وكذلك المردود السلبي لسياسات "الإصلاح الاقتصادي" وفقاً للخطوط التي وضعتها قيادة النظام العالمي الجديد. كل هذا في ظل تعاضم تأثير الفضائيات العربية إيجابياً في بلورة رأي عام عربي، واشتداد ساعد الحركات الإسلامية الراديكالية في الوطن العربي. وبالتالي، بات الرأي العام العربي مهتماً بدرجة أكبر مما كان عليه منذ ربع قرن، على سبيل المثال، لتقديم دعم أقوى لحركة التحرر الفلسطيني.

بالإضافة إلى ما سبق، ثمة تطور بالغ الأهمية حدث على الصعيد غير الرسمي في آخر سنوات القرن العشرين، وهو اضطراب إسرائيل إلى الانسحاب في أيار / مايو ٢٠٠٠ من الشريط

التحرير الشاملة أو أعمال المقاومة المحدودة أو المقاطعة الاقتصادية، إلخ. وأخيراً، فإن القول باستبعاد الحرب النظامية كأحد ممكنات الدعم العربي الرسمي للنضال التحرري الفلسطيني لا يلغي، بطبيعة الحال، الأهمية الفائقة للاحتفاظ بقوات عربية مسلحة متهيئة لخوض حروب دفاعية وقت الضرورة، وخصوصاً في حال وقوع أي تصعيد يتضمن عمليات عسكرية إسرائيلية ضد أطراف عربية. وفي هذا الصدد، قد يكون من المهم العمل على تنشيط مجلس الدفاع المشترك الذي أنشئ بنص معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية (سنة ١٩٥٠)؛ وهو هدف يبدو بعيد المنال نسبياً في سياق الأوضاع السياسية العربية الراهنة، وإن كانت الظروف تفرض بإلحاح السعي لتحقيق ولو قدر من التفاهم والتنسيق بين الدول العربية التي تتفق رؤيتها لهذا الخطر. أما الشكل الثاني للدعم العربي الممكن للنضال التحرري الفلسطيني فهو الشكل الدبلوماسي. وهنا لا شك في أن قمة القاهرة في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠ قد قدمت دعماً قوياً للانتفاضة وللموقف الفلسطيني تجاه التسوية؛ فقد استخدمت قرارات القمة لغة سياسية قوية ذكّرت بأساسيات الصراع (كما في الإشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الخاص بحق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، أو الحصول على تعويض ملائم)، وطرحت أفكاراً مفيدة في إنهاء إسرائيل (كالمطالبة بتأليف لجنة تحقيق دولية محايدة في إطار الأمم المتحدة بشأن مسببات ومسؤولية التدهور الخطر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية، ومطالبة مجلس الأمن بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين)، ومهدت لخطوات مهمة (الالتزام بالتصدي الحازم لمحاولات إسرائيل التغلغل في الوطن العربي تحت أي مسمى، والتوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل، والتلويح بإلغاء القائم من هذه العلاقات إذا استمرت السياسات الإسرائيلية على ما هي عليه، وعدم استئناف أي نشاط رسمي أو غير رسمي في الإطار متعدد

الإسرائيلية، ورد خصوم فكرة الحرب بأنها مكلفة وغير ملائمة ومتعارضة مع تبني العرب للسلام كاختيار استراتيجي وحيد. فهل يستطيع النظام العربي الرسمي أن يدعم النضال التحرري الفلسطيني على النحو الذي طالب به أنصار فكرة الحرب؟ الواقع أن موضوع الحرب يحتاج إلى طرح أكثر تعمقاً، لأنه يثير قضية خطيرة قد تنجم عواقب وخيمة عن التنازل المبسط لها. فالداعون إلى الحرب النظامية الفورية ضد إسرائيل لا يجيبون عن أسئلة بديهية: من يدخل الحرب؟ وإذا كان المفهوم هنا أنها الجيوش العربية، أو حتى جيوش دول الطوق، فإن السؤال واجب عن طبيعة علاقات التحالف السياسي التي يجب تأسيسها بين هذه الدول قبل الحديث عن تحالف عسكري، ثم طبيعة الخطة العسكرية التي يجب إعدادها في هذا الصدد، والزمن الذي سيستغرقه ذلك. وقبل ذلك وبعده، يجب أن يثار السؤال: هل الحرب النظامية هي أنسب الأشكال لإعمال العرب عوامل قوتهم تجاه إسرائيل؟ إن التفاوت في مستوى القوة العسكرية بين الطرفين لا بد من أن يفرض نمطاً أنسب للصراع من وجهة النظر العربية. ومن السهولة بمكان أن نتصور النتيجة لو أن لبنان كان قرر، للدعوى نفسها، أن يشن جيشه النظامي حرباً على إسرائيل لتحرير الجنوب، بينما استطاع لبنان بنمط حرب التحرير، بمساندة الدولة اللبنانية وقوى إقليمية مهمة، أن يحرر جنوبه. وإذا كانت الحرب النظامية خياراً ملائماً الآن، فلماذا لم تستخدمه سورية في تحرير الجولان مثلاً؟ وإذا كان التحليل السابق يرضي معارضي فكرة الحرب، فإنه لن يريحهم كثيراً القول إنه لا يوجد في العالم دولة أو دول تحصر اختياراتها في خيار واحد، وأن المقصود بخيار السلام هو الخيار الدبلوماسي لتحقيقه. فإذا عجز هذا الأخير عن إنجاز تسوية معقولة، فإن الحديث عن إعمال القوة لتصحيح الميزان مع الخصم يصبح أمراً لا مفر منه. والقوة هنا تبدأ من الحرب النظامية الشاملة التي سبقت مناقشة مدى ملائمتها للموقف الراهن من وجهة النظر العربية، وتنتهي بالمقاومة السلمية وفقاً لنهج غاندي على سبيل المثال، مروراً بحروب

قمة القاهرة في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠ بإنشاء صندوقين لدعم الانتفاضة: أحدهما برأس مال قدره ٨٠٠ مليون دولار، ويخصص لمشاريع تحافظ على الهوية العربية الإسلامية للقدس، وتمكن الشعب الفلسطيني من الانفكاك من التبعية الاقتصادية لإسرائيل، والثاني برأس مال قدره ٢٠٠ مليون دولار، ويخصص للإنفاق على أسر شهداء الانتفاضة. وقد تعهد بعض الدول بمساهمات مالية محددة، كان أهمها التزام ولي عهد المملكة العربية السعودية، في كلمته الافتتاحية أمام القمة، أن يقدم بلده ربع المبلغ المحدد للصندوقين، وإن كان الملاحظ - كما سبقت الإشارة - تعثر تنفيذ قرار القمة بدعم الانتفاضة مالياً لاعتبارات سياسية وبيروقراطية. من ناحية أخرى، دعا البعض إلى استخدام سلاح النفط بالمعنى الذي يمثل تكراراً لسابقة حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣. غير أن كبريات الدول العربية المصدرة كانت قاطعة في أن مثل هذا الفعل يضر ولا ينفع. والواقع أنه أصلاً غير ممكن، سواء بسبب الاعتماد الأساسي من قبل هذه الدول على تصدير النفط، أو بسبب نمط العلاقات الحالي لكثير من الدول العربية المصدرة للنفط بالولايات المتحدة الأميركية.

أما الشكل الرابع فيتمثل في دعم الشارع العربي للانتفاضة. والواقع أن الحركة الجماهيرية العربية التي أعقبت الانتفاضة كانت غير مسبوقه، سواء في امتدادها أفقياً قياساً بالحالات السابقة، إذ وصلت إلى دول عربية لم يسبق لها أن شهدت تحركات جماهيرية على هذا النحو، أو في اختلافها نوعياً من منظور شدة بعضها قياساً بالسوابق المماثلة، وكذلك من منظور توجهاتها العملية بالدعوة التي طبقت ولو جزئياً إلى مقاطعة السلع الإسرائيلية والأميركية، أو بمحاولة أعداد كثيرة من الشباب العربي القيام بمبادرات إعلامية موجهة إلى الساحة الدولية من خلال الإنترنت؛ وهو ما يمثل بكل المعايير نقلة نوعية في الحركة الجماهيرية العربية، وهذا كله بالإضافة إلى مناخ التوتر الذي خيم على الوطن العربي من جراء الأفعال الإسرائيلية والمساندة الأميركية لها والتخاذل - إن لم يكن التواطؤ - الدولي تجاهها؛

الأطراف، ووقف جميع خطوات وأنشطة التعاون الاقتصادي الإقليمي مع إسرائيل، والتأكيد على قطع العلاقات بالدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل)، وهذا بالإضافة إلى إنشاء صندوقين لدعم الشعب الفلسطيني وانتفاضته وهويته بمخصصات بلغت مليار دولار.

ويظهر إنعام النظر في القرارات السابقة أنها أفضت إلى إغلاق مكاتب التمثيل بين إسرائيل والدول العربية، التي كانت تتبادل هذا النمط من العلاقات مع إسرائيل، ومهدت لاستدعاء السفير المصري من إسرائيل للتشاور، كما أن بعضها كان من المعروف سلفاً أنه غير قابل للتنفيذ بسبب موازين القوى داخل مجلس الأمن (كالمطالبة بتشكيل محكمة دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين). وثمة شريحة ثالثة من القرارات لم تختبر إرادة تنفيذها، مثل التهديد بقطع العلاقات بالدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس، أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل، في إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة الأميركية وإن كانت الموضوعية تقتضي القول إن مجرد صدور هذا القرار يمثل، في حد ذاته، رسالة مهمة لمن يهمله الأمر يمكن أن تحدث التأثير المطلوب. وهنا يصبح عدم تعرض إرادة تنفيذ القرار للاختبار دليلاً على نجاح الرسالة في تحقيق الهدف منها. ويلاحظ، رابعاً وأخيراً، أن بعض القرارات المنوط تنفيذها بالأطراف العربية وحدها قد تعثر في غيابها الخلافات السياسية العربية، والتذرع بإشكالات بيروقراطية وفنية، كما اتضح في تنفيذ قرارات القمة الخاصة بالدعم الاقتصادي لنضال الشعب الفلسطيني.

ويمثل التقويم السابق، بالإضافة إلى الدعم الدبلوماسي والإعلامي الذي تقدمه مصر وعدد من الدول العربية الأخرى للسلطة الوطنية الفلسطينية، أقصى ما يمكن للنظام العربي الرسمي أن يقدمه لحركة التحرر الوطني الفلسطيني؛ وهو دعم غير كاف بطبيعة الحال.

ويرتبط الشكل الثالث باستخدام الإمكانات المالية والاقتصادية العربية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني. وقد سبقت الإشارة إلى قرار

المقاطعة التابع لجامعة الدول العربية. أخيراً، فإن الشكل الأخير من أشكال دعم النظام العربي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني يرتبط بالإعلام. والمقصود بذلك ضرورة القيام بعمل إعلامي يتجه إلى الساحة الدولية، ويختلف نوعياً على نحو جذري عن الأداء العربي الحالي. والواقع أن هذا العمل المطلوب بإلحاح لما يلاحظ من تحيز صارخ من جانب معظم وسائل الإعلام العالمية المؤثرة، وأثر ذلك في تعويق مهمة تحقيق أهداف النضال الفلسطيني. وهو في الوقت نفسه - أي التحرك الإعلامي المطلوب - يبدو شديد الصعوبة نظراً إلى الحالة الراهنة للإعلام العربي الخارجي. ومع ذلك، فإن الحاجة ملحة إلى تجسيده على أرض الواقع. وقد تكون نقطة البداية متمثلة في عقد مؤتمر خاص بهذا الموضوع في رحاب الإدارة الإعلامية في جامعة الدول العربية لمناقشة متطلباته وموكلاته وآلياته، إذ لم يعد مقبولاً أن نرضى بالواقع الراهن للإعلام العربي في ظل تعاظم القدرات الإعلامية في العالم من حولنا.

خاتمة

أظهر النقاش السابق لممكّنات الدعم العربي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني، في مرحلتها الراهنة، عدداً من الاستخلاصات لعل أهمها ما يلي:

١ - إن الدعم العربي الرسمي لهذه الحركة كان وسيبقى في حدوده الدنيا. غير أن من المهم ملاحظة أن انتفاضة الأقصى كان لها أثر فعال في تطوير هذا الدعم على النحو الذي أظهرته قرارات قمة القاهرة في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠.

٢ - إن ثمة إمكانات هائلة للدعم العربي غير الرسمي لهذه الحركة سياسياً واقتصادياً وإعلامياً، بشرط التصدي الفوري والعقلاني لسد الثغرات التي تتخلل الفعل الجماهيري العربي المساند لحركة التحرر الوطني الفلسطيني.

ويبقى مهماً أن نذكر دائماً أن رفع سقف الدعم العربي، رسمياً كان أو غير رسمي، بسبب الوضع الراهن للنظام العربي يتوقف على الفعل التحرري الفلسطيني ذاته. بعبارة أخرى فإنه كلما قوي هذا

وهو مناخ هدد في كل لحظة بانفجار معاد للمصالح الأميركية تخشى الولايات المتحدة وحليفاتها كل الخشية وقوعه.

ومن الطبيعي أن تهدأ الحركة الجماهيرية مع الوقت، لكن من المتوقع أيضاً أن تعود للتفجر مع أي تغير نوعي في الموقف. وفي الإطار السابق لعل من المناسب الإشارة إلى ملاحظتين:

الأولى تتعلق بضرورة السعي لتنظيم الحركة الجماهيرية العربية المساندة للنضال التحرري الفلسطيني - إذا جاز التعبير - بما لا يخل بقوتها، أو يصادر رسالتها، لكن يقيها من أن تتحول إلى تناقض إضافي بين النظم العربية وجماهيرها، بدلاً من أن تكون نقطة لقاء، بحيث تصبح حركة الجماهير في مرحلة معينة كأنها تنقل التناقض من كونه تناقضاً إسرائيلياً - عربياً إلى أن يصبح تناقضاً عربياً - عربياً. ويحتاج مثل هذا التنظيم إلى تفاهم مشترك وتنازلات متبادلة بين النظم والجماهير، بما يحافظ على قوة الحركة الجماهيرية وزخمها من ناحية، ولا يمس الاستقرار السياسي في الدول العربية من ناحية أخرى.

والملاحظة الثانية ترتبط بتشديد حركة المقاطعة الاقتصادية للعدو وتقويتها في الوقت نفسه. لقد حققت حركة المقاطعة في عدد من الدول العربية، بينه مصر على سبيل المثال، إنجازات مهمة أقلقت دوائر كثيرة. وللمرة الأولى يضطر بعض كبريات المؤسسات الاقتصادية في بلد كمصر إلى إعلان التنصل من تهمة الارتباط بإسرائيل أو برأس المال اليهودي، في صدر أهم الصحف المصرية، وكذلك إلى محاولة التموه على أسماء تجارية تشير إلى رابطة أو أخرى بمعسكر العدو، وإلى المزايدة على تأييد نضال الشعب الفلسطيني. وللمرة الأولى أيضاً تتوفر مؤشرات إلى انخفاض سريع ومؤثر في مبيعات عدد من المؤسسات التجارية ذات الصلة المفترضة بمعسكر العدو، بمعناه الشامل.

غير أنه ليس من المفيد أن تبقى حركة المقاطعة أسيرة ولو جزئياً لبعض المنافسات التجارية الرخيصة. ومن المهم، في هذا الصدد، أن تكون لها قيادة شعبية مؤسسية واضحة تعمل في شفافية كاملة. وهذا بالإضافة إلى ضرورة تفعيل مكتب

أي أن يراهن على فعله الذاتي الذي من شأنه إن استمر أن يفجر طاقات عربية هائلة. تبدو المهمة بالغة المشقة والصعوبة على الشعب الفلسطيني الذي قدم حتى الآن تضحيات كبرى في سياق نضاله التحرري، غير أن قدره وضعه أمام إنجاز هذه المهمة التاريخية من أجل تحقيق غاياته الوطنية أولاً، والمساهمة من ناحية أخرى في عملية إعادة الروح إلى أمته العربية. ■

الفعل أصبح أكثر قدرة على تفجير الطاقات الكامنة في النظام العربي بشقيه الرسمي وغير الرسمي، وكلما تراجع حدث العكس. وفي لغة أكثر صراحة، فإن الجسد العربي الواهن حتى الآن سيكون أكثر قدرة على توظيف إمكاناته لمصلحة النضال الفلسطيني عندما ينقل إليه دم انتفاضة الأقصى. ومن هنا، فإن النضال الفلسطيني مطالب بالأبداً يراهن ابتداءً على الدعم العربي، وإنما على العكس،

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

القدس: من العهدة العمرية إلى كامب ديفيد الثانية

وليد الخالدي

٣ دولارات ٥٤ صفحة